
Distr.: General
13 March 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤)، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم تقريراً إليه عن تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية لالتزاماتها المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[1]. ويشمل التقرير التطورات المستجدة منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/2014/697)، ويقدم وصفاً لمبادرات السلام والأمن التي اتُخذت فيما يتعلق بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة قبل ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥. ويبيِّن التقرير ما أُحرز من تقدم، ويتناول التحديات المتعلقة بتنفيذ الإطار، ويقدم توصيات إلى المجلس بشأن أفضل السبل للنهوض بأهداف الإطار.

ثانيا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية والأمنية

٢ - على الرغم من استمرار أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت منطقة البحيرات الكبرى ككل تتمتع باستقرار نسبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، وبعد مرور عامين على توقيع إطار السلام والأمن والتعاون،

(١) تُعَرَّف المنطقة في هذا السياق على أنها تشمل البلدان الـ ١٣ الموقِّعة على إطار السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية تعمل بصفتها جهات ضامنة للإطار: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر S/2013/119 و S/2013/131، المرفق.





يواجه الاتفاق تحديات كبيرة تعوق تنفيذه تنفيذا كاملا. وهي ترتبط، في المقام الأول، بالتقدم المحدود نحو شلِّ أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرار انعدام الثقة بين قادة المنطقة. وعلى وجه الخصوص، ظلَّ عدم إحراز تقدم ملموس في نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يطغى على المناقشات التي جرت على الصعيدين الإقليمي والدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، استضافت حكومة جنوب أفريقيا، بصفتها رئيسةً لجهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني وهيئته الثلاثية، مؤتمر قمة في بريتوريا. وضمَّ المؤتمر الهيئة الثلاثية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المؤلفة من بوتسوانا وزمبابوي وملاوي، والهيئة الثلاثية لجهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المؤلفة من جنوب أفريقيا وليسوتو وناميبيا. وأقرَّ المشاركون القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الثاني المشترك بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود في تموز/يوليه، ولا سيما وجوب اكتمال عملية الاستسلام الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونزع سلاحها في إطار زمني مدته ستة أشهر. وطلب المشاركون إلى الأمم المتحدة أن تضطلع، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بدور إما في إعادة تلك العناصر المستسلمة طوعا إلى الوطن، أو في إعادة توطينها مؤقتا في بلدان ثالثة خارج المنطقة.

٤ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، اشترك المؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية في عقد اجتماع لأصحاب المصلحة من أجل بحث عملية النزع الطوعي لسلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على هامش أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وكان من بين المشاركين في الاجتماع وزراء للخارجية والدفاع، وعدد من كبار المسؤولين الآخرين من جميع البلدان في المنطقة، باستثناء رواندا. وحضر أيضا مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات العظمى، سعيد دجنيت، وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية/رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مارتن كوبلِر. وخلال الاجتماع، تم اعتماد خارطة طريق تتضمن خطوات محددة مؤدية إلى اكتمال عملية نزع السلاح. وشملت الخطوات إيفاد بعثة مشتركة بين المؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء اتصالات مع قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وحثِّ هذه الجماعة على الامتثال للموعد النهائي المحدد في ٢ كانون الثاني/يناير لنزع سلاحها طوعاً، وإلا مواجهة التعرض لعمل عسكري وفقا للقرارات السابقة التي اتخذها رؤساء الدول

الأعضاء في المؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية، ولقرارَي مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤).

٥ - وأجرت البعثة زيارتها إلى المنطقة في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الأول/ أكتوبر، واشترك في قيادتها سفير جنوب أفريقيا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي كان يمثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وممثلُ جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومدير جهاز الجماعة الإنمائية المعني بالشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني. وكان من بين المشاركين الآخرين في الوفد مسؤولون من أنغولا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وناميبيا. وشارك أيضاً في البعثة ممثلون عن مكتب مبعوثي الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما وُجهت رسالة قوية إلى فيكتور بيرينجيرو، القائد بالنيابة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فقد استمر هذا الأخير في الإصرار على إجراء حوار سياسي مع رواندا باعتبار ذلك شرطا لتحقيق مزيد من التقدم في عملية نزع السلاح، وهو موقف رفضته حكومة رواندا على الدوام.

٦ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش المشاركون في الاجتماع الوزاري الثالث المشترك بين الجماعة الإنمائية والمؤتمر الدولي، المعقود في لواندا، استعراض منتصف المدة لنزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفقاً للقرارات التي اتخذها كل من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء. وركزوا على عدم تحقيق أي تقدم ملموس، وحثوا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على التقيد بالموعد النهائي المحدد في ٢ كانون الثاني/يناير.

٧ - وعند حلول الموعد النهائي، لم يستسلم سوى ٣٣٩ مقاتلاً من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من مجموع يقدَّر بـ ١ ٥٠٠ مقاتل، في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ومعهم ١ ١١٩ من مُعاليهم. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتجاوز عدد المستسلمين من الضباط ١٧ مقاتلاً. أما فيما يتعلق بالمعدات، فلم تسلِّم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا سوى ٢٥٢ سلاحاً، معظمها من الأسلحة القديمة وغير الصالحة للاستخدام. وحالياً، يجري إيواء الأفراد الذين استسلموا في معسكر الفريق جان - لوسيان باهوما للمرور العابر في كيسانغاني، بمقاطعة أوريونتال. وتوفر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (Forces armées de la République démocratique du Congo) الأمن للمعسكر، وتساعدها في ذلك منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار.

٨ - وأفادت تقارير بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا استمرت، خلال فترة الستة أشهر الممنوحة للحركة لنزع سلاحها والاستسلام، في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان

وتجنيد المقاتلين، وإرسال إشارات متفاوتة بشأن استعدادها لنزع سلاحها بشكل تام. وأصدر فيكتور بيرينجيرو عدة بيانات وصف فيها أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على أنهم لاجئون رانديون، وطالب بإجراء حوار سياسي مع حكومة رواندا. ووجّه أيضاً عدة رسائل إلى الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يكرر فيها عزم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على نزع سلاحها ورغبتها في الدخول في حوار سياسي في رواندا. وأثار أيضاً التحديات المزعومة فيما يتعلق بعملية نزع السلاح، بما في ذلك القدرات المحدودة لمعسكرات المرور العابر التي تم إنشاؤها لاستقبال مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٩ - ونظراً لعدم إحراز تقدم، واصل مجلس الأمن والشهود الموقِّعون على إطار السلام والأمن والتعاون، وحكومات المنطقة، ممارسة الضغط الدبلوماسي على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لحملها على إلقاء سلاحها بشكل سلمي. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، أصدر فريق المبعوثين والممثلين لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يضم مبعوثي الخاص، وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية/رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، بوبكر ديارا، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية، راس فاينغولد، وكبير المنسقين في الاتحاد الأوروبي، كوين فيرفايكي، والمبعوث الخاص لبلجيكا، فرانك دي كونينك، بياناً مشتركاً دعوا فيه إلى قيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنفيذ عمل عسكري فوري ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار ولواء قوة التدخل التابع لها. وفي اليوم نفسه، أصدرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بيانا أكدت فيه أن الخيار الوحيد المتبقي هو استعمال القوة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لأن هذه الجماعة لم تنزع سلاحها طوعاً بحلول الموعد النهائي الذي جرى تحديده. وبعد بضعة أيام، كررت حكومتا جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا، على نحو لا لبس فيه، تأكيد استعدادهما لدعم العمليات العسكرية ضد تلك القوات.

١٠ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس هيئة الأركان العامة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، اللواء ديدييه إيتومبا، خلال اجتماع إحاطة مشترك للصحفيين في بيني، كيفو الشمالية، حضره قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، عن بدء عملية عسكرية بقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (أُطلق عليها اسم عملية سوكولا الثانية)، بهدف نزع أسلحة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن طريق القوة. وتم تعيين قادة جدد

لتولِّي العملية وقيادة المنطقة العسكرية الرابعة والثلاثين التي سينفَّذ فيها العمل العسكري. غير أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار كانت قد أشارت في وقت سابق إلى هوية اثنين من الجنرالات المعيَّنين حديثاً باعتبارهما يتحملان، بحسب المزاعم، مسؤولية القادة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها وحدات خاضعة لهما. وبناء على ذلك، ووفقاً لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أبلغت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار الحكومة بأنها لن تكون في وضع يمكِّنها من دعم الوحدات المشاركة في العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ما دامت تحت قيادة الجنرالين المذكورين. وفي ١٥ شباط/فبراير، أشار رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا كابانغي، في اجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي في كينشاسا، إلى أن قرار تعيين أو صرف الجنرالين هو حق سيادي، وأن حكومته قد تستغني عن دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ١٥ شباط/فبراير، كانت عملية سوكولا الثانية لم تحقق بعد نتائج ملموسة على أرض الواقع. ورغم الإبلاغ عن وقوع مناوشات في شباط/فبراير بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإنها لم تُترجَم بعد إلى تقدم يمكن قياسه نحو شلِّ أنشطة الجماعة المسلحة.

١١ - وفيما يتعلق بتنفيذ إعلانَي نيروبي اللذين وقعتهما، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس (*Mouvement du 23 mars*)، واصلت الحكومة معالجة الطلبات المقدمة من المقاتلين السابقين للحركة، طبقاً للقانون التشريعي المعتمد في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤وفي ٣ أيلول/سبتمبر، منحت الحكومة العفو إلى ١٩١ من المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس، وكان قد تم إيواء ١٦٢ منهم في أوغندا، و ٢٩ آخرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال اجتماع استشاري عُقد في أوغندا، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بمبادرة من ألفونس نتومبا لوابا، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، اعترض قادة سابقون للحركة على الأرقام المعلنة وأكدوا أن بعض الذين مُنحوا عفواً لم يكونوا من أفراد حركة ٢٣ مارس سابقاً. وفي الوقت نفسه، حثت حكومة أوغندا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تعيد إلى الوطن، بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، جميع الأفراد السابقين للحركة الموجودين في أوغندا، وإلا سينبغي لهؤلاء طلب الحصول على مركز اللاجئين في أوغندا.

١٢ - ولتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلانَي نيروبي والمواءمة بين وجهات النظر بشأن سبل التعجيل بوتيرة العملية، نظمت الآلية الوطنية الكونغولية للرقابة وأمانة المؤتمر الدولي المعني

بمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعا في كينشاسا في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر . وحضر الاجتماع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة وممثلو المبعوثين الدوليين الآخرين والشركاء الرئيسيين. أما قادة حركة ٢٣ مارس السابقون، فرفضوا الحضور لدواع أمنية، رغم التطمينات التي قدمتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة ومبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي. وخلال الاجتماع، أعلن منسق الآلية أن عدد أعضاء حركة ٢٣ مارس السابقين الذين مُنحوا عفواً حتى الآن قد ارتفع إلى ٥٥٩ عضوا. علاوة على ذلك، وخلال آخر اجتماع عقدته الآلية الإقليمية للرقابة في أديس أبابا في ٣١ كانون الثاني/يناير، أشار ريمون تشيباندا نتونغامولونغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أن ٧٠٢ من أعضاء حركة ٢٣ مارس السابقين قد مُنحوا عفواً.

١٣ - وفي الفترة من ٥ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أوفدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعثة رفيعة المستوى إلى كمبالا لتدارس الخطوات التالية في عملية إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين إلى وطنهم. وانصب الاهتمام في المباحثات التي دارت بين وزير خارجية أوغندا، هنري أوكيلو أورييم، ونائب وزير التعاون الدولي والإقليمي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فرانك موينديي ماليلا، على التعجيل بإعادة ما يقدَّر بـ ٣٠٠ ١ من المقاتلين سابقا في حركة ٢٣ مارس المقيمين في أوغندا، إلى وطنهم. ولم يشارك قادة حركة ٢٣ مارس السابقة في المباحثات الثنائية، إلا أن أمانة المؤتمر الدولي أجرت اتصالاً بهم على انفراد. وفي وقت لاحق، عقد فريقان تقنيان من الجانبين اجتماعا بإشراف رئيسَي المخابرات العسكرية للبلدين اتفقا خلاله على خطة عمل تُنفَّذ في الفترة من ٧ إلى ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر. ونتيجة لذلك، أُعيد ١٢٠ عنصرا من عناصر حركة ٢٣ مارس سابقاً في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أُعيد ٦٢ عضوا آخرون. ويجري حاليا إيواء هؤلاء الأفراد، البالغ عددهم ١٨٢ فرداً، في معسكر كامينا بمقاطعة كاتانغا، في انتظار تسريحهم.

١٤ - وفي الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير، أوفدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفدا رفيع المستوى إلى كيغالي لتدارس إعادة مَنْ فَرَّ إلى رواندا من مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين إلى وطنهم وتسليم معداتهم العسكرية إلى السلطات الكونغولية. وتولّى نائب وزير الدفاع، رينيه نسيبو، قيادة الوفد الكونغولي. وشارك في تلك المشاورات مكتب مبعوثي الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. واجتمع الوفد الكونغولي مع قادة حركة ٢٣ مارس السابقين في رواندا، فحثّهم على تشجيع كل المؤهَّلين من المقاتلين السابقين على الاستعداد للاستسلام الطوعي والعودة

إلى الوطن. وأكد لهم نائب الوزير أن جميع التدابير اللازمة لتوفير الأمن والغذاء والمسكن للمقاتلين السابقين ستُتخذ بمجرد عودتهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - وفي نهاية تلك الزيارة، أصدرت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بيانا مشتركا أكدتا فيه مجددا عزمهما على تنفيذ التزاماتهما التي ينص عليها إطار السلام والأمن والتعاون، والإسراع بإعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقين إلى وطنهم ، وتسليم معداتهم العسكرية إلى السلطات الكونغولية. وأطلعت السلطات الرواندية أيضاً نظراءها الكونغوليين على قائمة المعدات العسكرية التي صادرتها من عناصر حركة ٢٣ مارس سابقاً. وفي أثناء ذلك، قدم منسق حركة ٢٣ مارس سابقاً، الذي شارك بنشاط كبير في إبرام إعلانَي نيروبي وتنفيذهما، استقالته في ١٠ كانون الثاني/ يناير، معلّلا ذلك بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية غير ملتزمة بتنفيذ الإعلانين. ووقتَ إعداد هذا التقرير، كان قادة حركة ٢٣ مارس السابقون يواصلون الإعراب عن قلقهم إزاء سلامة المقاتلين تحت لواء حركة ٢٣ مارس سابقا في معسكرات تجميع القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشككون في مدى استعداد الحكومة لتنفيذ التزاماتها الأخرى الواردة في إعلانَي نيروبي تنفيذا كاملا. إلا أن الحكومة، خلافا لذلك، دأبت على الإعلان عن التزامها بتنفيذ الإعلانَين بالكامل.

١٦ - وفي ١١ شباط/فبراير، دعا منسق الآلية الوطنية للرقابة إلى اجتماع ثان بشأن تنفيذ إعلانَي نيروبي عُقد في كينشاسا. وقرر المشاركون جملة أمور منها التعجيل بمعالجة طلبات العفو الواردة من عناصر حركة ٢٣ مارس سابقاً. واتفقوا كذلك على إرسال وفد إلى أوغندا بهدف تسوية أي مسألة تتسبب في تأخير عودة مَن لا يزال مقيما في ذلك البلد من المتمردين السابقين في حركة ٢٣ مارس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. واقتُرح أيضا أن تُتخذ في وقت لاحق مبادرة مماثلة فيما يتعلق برواندا. وبالإضافة إلى ذلك، رحب المشاركون بمقترح مبعوثي الخاص الداعي إلى الاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية لالتزاماتها الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

١٧ - وكما ذُكر في تقريري الأخير عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/172)، واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة تنفيذ عملياتهما العسكرية ضد الجماعات المسلحة، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية. وتواصل تلك الجماعة استهداف المدنيين الأبرياء في منطقة بيني ومحيطها، في كيفو الشمالية. وفي تطورات أخرى، أفادت تقارير بأن الجيش البوروندي اشتبك في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر مع جماعة مسلحة لم يتسنَّ تحديد هويتها،

قيل إنها عبرت الحدود من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مقاطعة سيبيتوك. وأفاد المتحدث باسم الجيش البوروندي عن مقتل ٩٥ عنصرا من عناصر الجماعة المسلحة واحتجاز ٩ عناصر أخرى. وأشارت السلطات البوروندية إلى أن تحقيقا سيجري في هذه المسألة. وفي تطور آخر، في منطقة روهوها هذه المرة، بالقرب من الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، شنَّت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملية مشتركة (عملية كاميليشا أوسالاما الثانية) على معقل لجماعة متمردة بوروندية تدعى قوات التحرير الوطنية (Forces nationales de libération)، في ٥ كانون الثاني/يناير. وخلال تلك العملية، أُرغم ٦٠ من المقاتلين المدججين بالسلاح على إخلاء الموقع.

باء - الحالة الإنسانية

١٨ - ظلت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة تشكل مثار قلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فالمقاطعات الشرقية (كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، ومانييما، ومقاطعة أوريونتال) لا تزال تصارع حالة طوارئ معقدة ظلَّ فيها السكان، ولا سيما الأطفال، عرضة للأوبئة والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء التغذية. وما زال النزاع الدائر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافةً إلى غيره من النزاعات التي تشهدها المنطقة، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، يؤدي إلى تشريد السكان على نطاق واسع في أرجاء المنطقة كلها. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، يوجد حوالي ٢,٧ مليون شخص من المشردين داخليا. ولا يزال البلد يستضيف نحو ٠٠٠ ١٢٢ لاجئ قدِموا من البلدان المجاورة. وتستلزم خطة العمل الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠١٥ توفير ٦٩٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لما عدده ٥,٢ ملايين شخص من المتضررين من النزاع وسوء التغذية والأوبئة والكوارث الطبيعية.

١٩ - وعززت الوكالات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تأهبها الداخلي قبل بدء العمليات العسكرية المقررة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ملتمسةً في ذلك طرقا شتى منها تعزيز التنسيق مع المكاتب القطرية في البلدان المجاورة، وتحديدا أوغندا وبوروندي ورواندا، بهدف التصدي لامتداد آثار تلك العمليات عبر الحدود. وقام الفريق القطري للعمل الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الآونة الأخيرة بتحديث خطته للطوارئ الإنسانية. علاوة على ذلك، واصل الفريق الدعوة إلى حماية المدنيين قبل تنفيذ

العمليات العسكرية وخلالها وبعدها، وإتاحة سبل إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية المنقذة للأرواح إلى المتضررين من النزاع المسلح.

٢٠ - وقام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إذْ سلّم بالطابع المتعدد الجوانب والإقليمي للمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين داخليا في منطقة البحيرات الكبرى، بتعيين منسق إقليمي معني بحالة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر. وسيتولى المنسق المساعدة في صقل استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة وإيجاد حلول دائمة للاجئين الكونغوليين والروانديين في المنطقة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين.

٢١ - ولا يزال انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب المسائل غير المسوَّاة المتصلة بالأراضي والموارد الطبيعية، يمنع حوالي ٤٤٣ ٢٥٠ شخصا من اللاجئين الكونغوليين الموجودين في البلدان المجاورة من العودة إلى الوطن. وفي أيلول/سبتمبر ، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة ورقة موقف تتناول حالة اللاجئين الكونغوليين، أشارت فيها إلى احتمال أن يكون الأشخاص الفارون من النزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى حماية دولية باعتبارهم لاجئين. وحثت الدول على عدم إعادة الأشخاص قسرا من مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا وأجزاء من مقاطعة أوريونتال إلى أن تتحسّن حالة الأمن وحقوق الإنسان بشكل ملموس في تلك المناطق.

٢٢ - ووضعت المفوضية أيضا استراتيجيةً شاملة لمعالجة وضع اللاجئين الروانديين. وتناولت بضعة بدائل، تشمل تهيئة الظروف المواتية للعودة طوعا إلى الوطن، وإيجاد فرص لإدماجهم محليا أو منحهم مركزا قانونيا بديلا في بلدان اللجوء، ووضع جدول زمني لإسقاط صفة اللاجئ عنهم. ولا يزال من الصعب تقدير عدد اللاجئين الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعداد موجز بيانات عنهم منذ عام ١٩٩٦، حين فَرَّ عدد كبير منهم على إثر شنِّ هجمات على المخيمات التي لجأوا إليها للاحتماء. ومع ذلك، خلصت عملية تسجيل مسبق أجرتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تحديد هويات ٢٤٥ ٢٩٨ لاجئا روانديا ممن يعيشون حاليا في البلد. وتعتزم اللجنة الوطنية الكونغولية للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدء عملية تسجيل استنادا إلى وسيلة الاستدلال البيولوجي للتحقق من عدد اللاجئين، من أجل إعداد قاعدة بيانات موثوق بها لتعقّب حالات الحماية الفردية. وستساعد عملية التسجيل المستندة إلى الاستدلال البيولوجي في تحديد سمات السكان اللاجئين وتوفير الحماية والمساعدة لهم بصورة أفضل بناءً على احتياجاتهم. وستبلغ تكلفة العملية نحو ٦٦٥ ٤١٠ ٢ دولارا، وسيستغرق إنجازها حوالي ستة أشهر. وقد تعهّد مكتب شؤون السكان واللاجئين والهجرة في الولايات المتحدة بتقديم

مبلغ مليون دولار إلى العملية، فيما يلزم توفير مبلغ قدره ١ ٤١٠ ٦٦٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للبدء بها.

٢٣ - وكما ذكرتُ في تقريري السابق، تعكف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي على إعداد الصيغة النهائية لدراسة عن التشريد القسري من أجل تزويد الحكومات والشركاء في التنمية بمعلومات عن الاحتياجات الإنمائية للمشردين، وصياغة توصيات بشأن رسم السياسات المراعية لحالات التشرد، والاضطلاع بالأنشطة التنفيذية في المجتمعات المحلية الحدودية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. وفي أيلول/سبتمبر، اشترك مكتب مبعوثي الخاص مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن الأراضي والموارد الطبيعية ومنع نشوب النزاعات، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والبنك الدولي، في عقد اجتماع لفريق من الخبراء تحضيرا لمؤتمرٍ وزاري معني بحقوق الأرض والملكية للعائدين من اللاجئين والمشردين داخليا في منطقة البحيرات الكبرى.

جيم - حالة حقوق الإنسان وحماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني

٢٤ - واصلت مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وكذلك قوى الأمن والدفاع في الدولة، ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت الجماعات المسلحة أيضا تجنيد الأطفال للقتال. وثمة مسألة أخرى تثير القلق هي رد الفعل غير المتكافئ لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على المظاهرات التي جرت احتجاجا على التعديلات التي أُدخلت على قانون الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وعلى نحو ما ورد في تقريري الأخير عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/172)، قُتل ٢٠ شخصا على الأقل، وجُرح ٦٤ آخرون على الأقل على يد الشرطة والحرس الجمهوري. واعتُقل نحو ٤٨٠ متظاهرا، بمن فيهم شخصيات من المعارضة، وجرى احتجازهم، ووُضع بعضهم في الحبس الانفرادي. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة في الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير، بحجب خدمات شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والرسائل القصيرة بغية إحباط محاولات تنظيم المزيد من المظاهرات. كما جرى تعليق بثِّ بعض المحطات الإذاعية والتلفزيونية خلال تلك الفترة.

٢٥ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أيدت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية حكما بالسجن لمدة ١٤ سنة على قائد الميليشيا الكونغولي السابق توماس لوبانغا الذي أُدين

بتهمة تجنيد الأطفال وزجهم في المعارك. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، استسلم أحد كبار قادة جيش الرب للمقاومة، دومينيك أونغوين، لقوات الولايات المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ونُقل إلى المحكمة في ٢١ كانون الثاني/يناير. ويشكل استسلام أونغوين، الذي أُدين بتهم قتل مدنيين واسترقاق أطفال وسرقة ممتلكات، مثالا بالغا للتعاون فيما بين الآليات الوطنية والإقليمية والدولية بغية شلِّ أنشطة الجماعات المسلحة ومقاضاة مرتكبي الفظائع.

دال - التكامل الاقتصادي الإقليمي

٢٦ - في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، عُقد في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، المنتدى الثامن المعني بالتحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن، الذي اشترك في تنظيمه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفريق خبراء الأمم المتحدة، لمناقشة التقدم المحرز في كفالة بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بسلاسل توريد المعادن في منطقة البحيرات الكبرى. وألقى مبعوثي الخاص كلمة أمام المشاركين. كما حضر مبعوثي الخاص، أثناء وجوده في كينشاسا، الاجتماع الثالث لوزراء الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المسؤولين عن التعدين، الذي أجرى المشاركون فيه تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ البروتوكول المتعلق بمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، ولا سيما فيما يتعلق بالمعادن المؤجِّجة للنزاعات. وأقرَّ المشاركون في كلا الاجتماعين بالتقدم الكبير الذي أحرزته جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا فيما يتصل بآليات إصدار شهادات المنشأ للمعادن، وأشاروا إلى أن الإجراءات التي تتخذها أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة تبعث على التفاؤل. ودعا المشاركون في الاجتماعين الدولَ إلى معالجة التحديات المستمرة في تنظيم القطاع غير الرسمي الذي يشغِّله عمال المناجم الحرفيون، وعملية إصدار شهادات المنشأ التي تستغرق وقتاً طويلاً وتكلف ثمناً غالياً، وقلة الثقة الدولية في المعادن التي تشكل المنطقة منشأ لها، الأمر الذي يحدُّ أيضا من حجم الصادرات من المعادن بشكل قانوني.

٢٧ - واستمرت، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، الأعمال التحضيرية للمؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا السياق، قامت حكومة أنغولا وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب مبعوثي الخاص بتنظيم مشاورة إقليمية بشأن موجز فرص الاستثمار في المنطقة، في لواندا، يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وشاركت الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بنشاط في المشاورات وأبدت إحساساً قوياً بالقدرة على تولي زمام العملية. واستعرض المشاركون الموجز، وقدموا مقترحات لتحسينه، وساهموا بمدخلات في الأعمال التحضيرية

للمؤتمر. وأيدوا أيضا اقتراح مبعوثي الخاص بوضع مسألة التعاون الإقليمي وتعزيز الاستثمار في القطاعين العام والخاص في صدارة اهتمامات إطار السلام والأمن والتعاون. كما أقروا الموجز وخطة العمل المقترحة بشأن عقد المؤتمر.

٢٨ - وبلغت الجهود الرامية إلى مواءمة التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى مرحلة متقدمة. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد في كيغالي، الاجتماع الحادي والعشرون لمجلس الوزراء المعني بشؤون جماعة شرق أفريقيا وأنشطة التخطيط، للنظر في حالة تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة بتعزيز التكامل الإقليمي، واستعراض التقدم المحرز بشأن الاتفاق الثلاثي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع مجلس وزراء جماعة شرق أفريقيا في دورته الثلاثين من أجل النظر في التحضيرات لمؤتمر القمة العادي السادس عشر لرؤساء الدول الأعضاء، الذي عُقد في ٢٠ شباط/فبراير، في نيروبي، وكان موضوعه ”تعميق عملية التكامل والتعجيل بها: نحو إرساء اتحاد سياسي“.

ثالثا - تنفيذ الالتزامات المعلنة في إطار السلام والأمن والتعاون

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أُحرز تقدم محدود في تنفيذ الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمثل تنصيب حكومة ”الوئام الوطني“ في ٧ كانون الأول/ديسمبر، بعد طول انتظار، خطوة إيجابية نحو تنفيذ الالتزام الوطني السادس، والمتعلق بالمصالحة الوطنية. غير أنه لا يزال يتعين على الحكومة التعجيل بتنفيذ الإصلاحات التي يحددها الإطار وآلية الرقابة الوطنية.

٣٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أحال منسق آلية الرقابة الوطنية إلى البرلمان المعايير المستقاة من الالتزامات الوطنية بهدف إدماجها في ميزانية عام ٢٠١٥. وأسهمت الجهود الحثيثة التي بذلها المنسق في مجال الدعوة في إدراج الالتزامات في قانون الميزانية لعام ٢٠١٥. وتعاونت الآلية أيضا مع وزارة التخطيط لإعمال المعايير الوطنية واستكمال تحديد الأنشطة التي ينبغي إدراجها في خطة عمل الحكومة ذات الأولوية.

٣١ - ومن أجل تنفيذ الالتزام بمنع الجماعات المسلحة من زعزعة استقرار البلدان المجاورة، خُصص مبلغ قدره ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في ميزانية عام ٢٠١٥

لتمويل خطة البلد الوطنية الثالثة المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشجَّع مبعوثي الخاص، خلال الزيارة التي قام بها إلى كينشاسا في الفترة من ١٠ إلى ١٣ شباط/فبراير، السلطات الكونغولية والشركاء الدوليين على تعبئة الموارد اللازمة لتيسير تنفيذ الخطة. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، أحرزت الحكومة تقدما محدودا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والأهم من ذلك هو أنها شرعت في إعادة هيكلة قيادة القوات المسلحة، اعتبارا من ١٩ أيلول/سبتمبر، وأنشأت مستوى قياديا إضافيا يضم ثلاث مناطق دفاع.

٣٢ - ويتضمن تقريري الأخير عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/172) مزيدا من المعلومات عن حالة تنفيذ الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - التزامات البلدان الأخرى في المنطقة

٣٣ - بالإضافة إلى ما حققته بلدان المنطقة من تقدم نسبي في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي والمساءلة القضائية، على النحو المشار إليه في الفرع الثاني، ركزت تلك البلدان جهودها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على مكافحة الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٤ - وواصلت حكومة أنغولا، التي تتولى رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بذل جهودها لجمع الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي، والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لمناقشة مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وعلى النحو الذي سبقت الإشارةُ إليه، فقد اجتمع وزراء الخارجية والدفاع للدول الأعضاء في المؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية في لواندا، يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وأعادوا تأكيد الإنذار النهائي الموجه إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لإلقاء أسلحتها والاستسلام بحلول ٢ كانون الثاني/يناير. وكلفوا أيضا أمانتَي المؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية بدعم ورصد الجهود المبذولة لترع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بشكل كامل. وشدد مبعوثي الخاص، الذي حضر الاجتماع، على أنه ينبغي لقادة المنطقة مواصلة تهيئة الظروف المواتية لترع سلاح تلك القوات بشكل طوعي وكامل، بالتزامن مع اتباع عملية جادة لممارسة الضغط العسكري على الجماعة المسلحة عندما تنتهي مهلة الإنذار النهائي. ووجَّه أيضا انتباه الوزراء إلى أن عدم شلِّ أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على وجه السرعة يمكن أن يفاقم حدة التوتر في المنطقة.

٣٥ - وجرى الاضطلاع أيضا بعدد من الأنشطة الدبلوماسية الرفيعة المستوى في المنطقة لتعزيز التعاون والتوصل إلى نهج توافقي لشلِّ أنشطة جميع الجماعات المسلحة في المنطقة، مع التركيز على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. ففي ١٩ أيلول/سبتمبر، قام رئيس الكونغو، دنيس ساسو نغيسو، بزيارة نظيره في كينشاسا. واتفق الرئيسان على تعزيز التعاون الثنائي في المسائل ذات الاهتمام المشترك على نحو ما أشرتُ إليه في تقريري عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر (S/2014/957).

٣٦ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس رواندا بول كاغامي بزيارة لواندا، حيث اجتمع مع رئيس أنغولا، خوسيه إدواردو دوس سانتوس، لبحث مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وسائر المسائل المتعلقة بالتعاون بين البلدين. وفي ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما بزيارة أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة على رأس وفد رفيع المستوى لبحث مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقام الرئيس أيضا بزيارة أنغولا في ١٤ كانون الثاني/يناير للتحادث مع نظيره الأنغولي بشأن مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من المسائل التي تهم الآلية الثلاثية المعنية بالحوار والتعاون، التي تضم في عضويتها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا. وقام رئيس أنغولا بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة أربع ساعات في ١٩ كانون الثاني/ يناير حيث اجتمع مع الرئيس ، وناقش معه مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من المسائل الثنائية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، وقَّع مسؤولون من القوات المسلحة الأوغندية والرواندية مذكرة تفاهم لتبادل المعلومات الاستخبارية بشأن أنشطة الجماعات المتمردة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٧ - وفي الوقت نفسه، نظمت أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير، الدورة العادية الخامسة للجمعية العامة بكامل هيئتها لمنتدى برلمانات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي، في نيروبي، كينيا. وحضر المناسبة أكثر من ٧٠ برلمانيا من الدول الأعضاء في المؤتمر، وكذلك ممثلون من مكتب مبعوثي الخاص. وأتاح الاجتماع فرصةَ استعراض التطورات السياسية والأمنية الأخيرة ومناقشة الآفاق المستقبلية للسلام والاستقرار في المنطقة. وناقش المشاركون أيضا دور برلمانات المنطقة في تنفيذ الإعلان بشأن مكافحة بطالة الشباب عن طريق تطوير الهياكل الأساسية وتشجيع الاستثمارات، الذي اعتُمد في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عُقد في نيروبي، في تموز/يوليه

الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، أُبرِز الدور الذي تضطلع به برلمانات المنطقة في مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ويسعدني أن خطة عمل المنتدى للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تجسد استعداد برلمانيي المنطقة للمشاركة بنشاط في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، فضلاً عن ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

جيم - الالتزامات الدولية

٣٨ - دأب مكتب مبعوثي الخاص على التعاون مع كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي وحكومة بلجيكا لتنظيم مؤتمر ثانٍ لشركاء تنمية منطقة البحيرات الكبرى. وسيضم المؤتمر، المقرر عقده في عام ٢٠١٥، مسؤولين حكوميين وممثلين عن المؤسسات الإقليمية والشركاء في التنمية، لاستعراض التقدم المحرز منذ عقد المؤتمر الأول في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٣. وسوف يناقش المشاركون أيضاً الأولويات الأخرى على الأمد المتوسط، وصياغة خطة عمل للتنمية.

٣٩ - ومنذ الزيارة التي أجريتها في أيار/مايو ٢٠١٣ إلى منطقة البحيرات الكبرى برفقة جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي، أحرزت هذه المجموعة تقدماً في تنفيذ التزاماتها تجاه المنطقة. ومنذ أيلول/سبتمبر، أرسلت المجموعة بعثات للنهوض بتصميم عدد من المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، تسير المجموعة على الدرب الصحيح لتنفيذ جميع التزاماتها في إطار فترة الأشهر الأربعة والعشرين التي حددها رئيس المجموعة أثناء زيارتنا المشتركة. ووقت كتابة هذا التقرير، كان مجلس إدارة المجموعة قد وافق على رصد مبلغ ٥٣٨ مليون دولار للبرامج الإقليمية المتعلقة بتنمية الطاقة، والعنف الجنسي والجنساني، وصحة المرأة، وبناء القدرات فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وتحسين موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

٤٠ - ودأب مكتب مبعوثي الخاص على التعاون أيضاً مع مجموعة البنك الدولي لإنشاء مرفق يُعنى بتقديم المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى، وكفالة تنفيذ برامج المجموعة بطريقة تراعي ظروف النزاعات. ويقدم هذا المرفق دعمه في صياغة مؤشرات إقليمية للسلام والاستقرار لكي تستعين بها برامج المجموعة التي تقع في نطاق الركيزة الرابعة لإطار السلام والأمن والتعاون. ويساعد أيضاً في تحديد السبل الكفيلة بتعزيز قدرة المجتمعات الحدودية على الصمود من خلال أنشطة التجارة عبر الحدود الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، دخل المرفق في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومكتب مبعوثي الخاص لتنظيم فعاليتين بشأن حقوق الأرض والملكية للاجئين؛ فقد عُقد

اجتماع للخبراء في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ومن المقرر تنظيم مؤتمر وزاري في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ نيسان/أبريل في نيروبي.

٤١ - وفي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ساعد مكتب مبعوثي الخاص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم اجتماع تقني إقليمي في أديس أبابا يهدف إلى وضع برنامج إقليمي لـ ''وحدة العمل في الأمم المتحدة''، دعماً لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وقد حددت أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية مجالاتِ التدخل التالية التي تتماشى مع هذا الإطار، وهي: القدرة على التنقل؛ والمسائل الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني؛ والشباب والأطفال؛ والتجارة بين البلدان والأمن الغذائي؛ والطاقة المستدامة. وعند كتابة هذا التقرير، كان من المقرر عقد اجتماع متابعة يومي ٥ و ٦ آذار/مارس.

دال - آليات الرقابة المتعلقة بإطار السلام والأمن والتعاون

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت آلية الرقابة الإقليمية مرتين. وقد عُقد اجتماعها الرابع في ٢٢ أيلول/سبتمبر، على هامش أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، فيما عُقد اجتماعها الخامس في ٣١ كانون الثاني/يناير، على هامش أعمال الدورة العادية الرابعة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا. والأهم من ذلك، أقرَّ المشاركون في الاجتماع الرابع الاستنتاجات والتوصيات التي تضمنها التقرير المرحلي الأول عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، الذي اشترك في إعداده مكتب مبعوثي الخاص ومكتب الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى. وأقرَّ المشاركون في الاجتماع الخامس موجز فرص الاستثمار في المنطقة، أعدّه مكتب مبعوثي الخاص بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومجموعة البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية. ويهدف الموجز إلى تزويد المستثمرين المحتملين بالمعلومات عن مجالات ومشاريع الاستثمار ذات الأولوية التي حُددت من خلال عملية تشاورية شاركت فيها جميع البلدان الموقِّعة على إطار السلام والأمن والتعاون.

٤٣ - وساهمت لجنة الدعم التقني التابعة لآلية الرقابة الإقليمية في إعداد خطة العمل الإقليمية والتقرير المرحلي عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وعقدت اجتماعاتها دورياً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أجل تقييم الحالة ومعالجة أي مسائل تقنية متصلة بتنفيذ الإطار، وإحالة المسائل إلى الآلية، عند الاقتضاء. وخلال اجتماعها التاسع الذي عُقد في نيروبي يومي ٨ و ٩ كانون الثاني/ يناير، وافق أعضاء اللجنة على مجموعة من التوصيات لتنظر فيها الآلية في اجتماعها الخامس. وجدير بالذكر أن رواندا لم تشارك في ذلك

الاجتماع للجنة ولا في الاجتماع الأخير للآلية، على الأرجح بسبب شواغلها المتعلقة بشلّ أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

رابعا - الأنشطة التي اضطلع بها مبعوثي الخاص

٤٤ - منذ أن تولى مبعوثي الخاص مهامه في أيلول/سبتمبر، ركّز على التحديات الكبرى التي تعوق تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، إذ انخرط في دبلوماسية مكوكية مكثفة مع جميع محاوريه الرئيسيين. وعلى مدى الشهور الستة الماضية، كان من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى إنجازها تحقيق توافق الآراء بشأن الحاجة الملحة إلى شلِّ أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٤٥ - وخلال زياراته المكثفة والمتكررة إلى المنطقة، شجّع مبعوثي الخاص القادة المعنيين على معالجة مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بطريقة حاسمة ومتسقة. وفي هذا السياق، سعى إلى الوصول إلى موقف مشترك من هذه المسألة مع قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، التقى مع العديد من رؤساء الدول والحكومات، وتشاور مع كبار المسؤولين في كل من أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة،، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزمبابوي، والكونغو. ودعا مبعوثي الخاص، في جميع مراحل تلك المشاورات، إلى اتباع نهج ذي شقين لشلِّ أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا: فمن جهة، حثَّ على تنسيق الجهود لتيسير الاستسلام الطوعي لعناصر هذه القوات، ومن جهة أخرى دعا إلى بدء الاستعدادات لتطبيق ضغوط عسكرية جدية على الجماعة المسلحة في حال رفضها نزع السلاح والاستسلام بحلول الموعد النهائي المحدد.

٤٦ - وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، عقد مبعوثي الخاص أول اجتماع لشهود إطار السلام والأمن والتعاون، في أديس أبابا في ١ كانون الأول/ديسمبر، لوضع استراتيجية مشتركة في التعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وحث المشاركون في الاجتماع، ومن بينهم وزراء من أنغولا وجنوب أفريقيا وزمبابوي، جمهوريةَ الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار على اتخاذ التدابير اللازمة ضد هذه الجماعة المسلحة في حال رفضها الامتثال للأحكام الواردة في قرارَي مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤)، والقرارات الصادرة عن القادة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٤٧ - ومع دنوّ موعد ٢ كانون الثاني/يناير، التقى مبعوثي الخاص برئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في حال رفضها نزع السلاح والاستسلام بحلول الموعد النهائي. واتفق الاثنان في الرأي بشأن ضرورة اللجوء إلى عمل عسكري بعد حلول الموعد النهائي، وأكد الرئيس كابيلا أن العمليات ستبدأ في تاريخٍ تحدده القيادة العسكرية في الميدان. وأضاف أنه ينبغي اتخاذ خطوات تحسباً للآثار الإنسانية التي ستنتج عن تلك العمليات.

٤٨ - وبعد انقضاء الموعد النهائي، اتصل مبعوثي الخاص بحكومتي أوغندا وجنوب أفريقيا، في ٦ و٧ و١٤ و١٥ كانون الثاني/يناير، على التوالي. وانضم كذلك إلى مسؤولي حكومة جنوب أفريقيا في إصدار بيان صحفي يدعو إلى القيام بعمل عسكري ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ٢٢ كانون الثاني/ يناير، التقى مبعوثي الخاص بوزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية تنزانيا المتحدةن برنارد كاميليوس ميمبي، في دار السلام، وحث البلد على المشاركة مشاركةً كاملة في العمليات العسكرية ضد هذه القوات بوصفه أكبر مساهم بقوات في قوة لواء التدخل. وكرر الوزير تأكيد شواغل حكومته بشأن احتمال وقوع أضرار تبعية في صفوف المدنيين، ولكنه أعرب عن التزامها بالعمل على تسخير وحداتها العسكرية في قوة لواء التدخل من أجل شلِّ أنشطة كافة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وطمأن مبعوثي الخاص الوزير إلى أنه يتم إيلاء الاعتبار الواجب لحماية المدنيين أثناء التحضير للقيام بعمل عسكري ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٤٩ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، سافر مبعوثي الخاص إلى هراري حيث اجتمع برئيس زمبابوي روبرت موغابي، بصفته رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأبلغه بأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وقوة لواء التدخل جاهزتان لتقديم الدعم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عملياتها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومن جهته، أثنى الرئيس على مساهمات كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وملاوي في القوة، واعتبرها دليلاً على التزام الجماعة الإنمائية بتقديم المساعدة لشلِّ أنشطة كافة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٠ - وما برح مبعوثي الخاص يشجع أيضاً الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة. وظل يحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على عقد مؤتمر قمة للجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى بهدف تعزيز التنمية والتعاون الإقليميين وإتاحة

منبر لبناء الثقة بين قادة كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ومن المقرر عقد مؤتمر القمة مبدئياً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥. وأجرى اتصالا أيضاً مع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية بهذا الشأن.

٥١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى مبعوثي الخاص أيضاً اتصالات مع الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك من المجتمع المدني، لتحديد سبل التعاون واستكشاف الفرص الكفيلة بمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في المنطقة. وتشمل تلك السبل والفرص تنفيذ حلول مستدامة لفائدة اللاجئين والمشردين داخلياً، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتشجيع التعاون القضائي، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة تتسم بالمسؤولية.

٥٢ - وقد حدد مبعوثي الخاص مسألة الموارد الطبيعية بوصفها مسألة محورية للعمل الذي يضطلع به في إطار جهوده المبذولة دعماً لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وعقد في هذا الصدد مشاورات بشأن تحسين إدارة الموارد الطبيعية مع ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع مسائل التعدين. وفي السياق نفسه، ظل يحشد الدعم من الدول الموقعة على الإطار ومن الشركاء من أجل تهيئة الظروف المواتية لعقد المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى.

٥٣ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واصل مبعوثي الخاص التشجيع على مشاركة منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، أجرى اتصالات مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة من أجل الاستماع إلى آرائها بشأن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وحشد الدعم لولايته. ويتعاون مكتب مبعوثي الخاص مع جهات التنسيق في المجتمع المدني في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من أجل إنشاء تحالف إقليمي من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

٥٤ - وما برح مبعوثي الخاص يشجع على شغل المرأة مناصب قيادية سياسية، وتمكينها، من خلال منبر المرأة لدعم الإطار، ولا سيما عن طريق المساعدة في تمويل مشاريع سبل العيش في المجتمعات المتضررة من النزاعات على مستوى القواعد الشعبية. وقد أُنفقت مجموعة أولى من المِنَح البالغ قدرها ٨٧٤ ١٩٣ دولارا لتمويل أنشطة جماعات نسائية من أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، أقام مكتب مبعوثي الخاص، بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة عشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، شراكةً مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات النسائية من أجل تنظيم أنشطة في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال هذه الأنشطة، دعا إلى زيادة مشاركة المنظمات النسائية في مبادرات السلام في المنطقة.

٥٥ - كما ترأس مبعوثي الخاص أول اجتماع معقود وجهاً لوجه لأعضاء المجلس الاستشاري لمنبر المرأة في ٢٩ كانون الثاني/يناير، على هامش أعمال الدورة العادية الرابعة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي. وشدد على الحاجة إلى تعزيز الشراكات مع المبادرات والمؤسسات الإقليمية، ولا سيما المنتدى الإقليمي للمرأة التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والوزراء في المنطقة المعنيين بالشؤون الجنسانية. كما شجع على توسيع عضوية المجلس ليشمل شركاء آخرين، من قبيل مجموعة البنك الدولي، وأوصى بتحسين قاعدة موارد المنبر من أجل تعزيز أثره على مستوى القواعد الشعبية.

٥٦ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، شجع مبعوثي الخاص حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإسراع بتنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، بعدة وسائل منها إدراج اعتمادات لتلك الالتزامات في ميزانيتها الوطنية.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٥٧ - لقد بلغ إطارُ السلام والأمن والتعاون مرحلة حاسمة بعد مرور سنتين على توقيعه. وفي العام الماضي، سنحت لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة فرصة فريدة لتحقيق الاستقرار في المنطقة وتحسين حياة وسبل عيش الناس العاديين بتنفيذ الالتزامات الواردة في الإطار. واليوم، أشعر بالقلق من أن المنطقة تقف عند مفترق طرق بين السلام ودورة جديدة من عدم الاستقرار. وقد اقترن بطء تنفيذ إعلانَي نيروبي بعدم إحراز تقدم ملموس في نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، واستمرار انعدام الثقة بين الأطراف الموقعة، وهو ما يضع ضغوطاً على الإطار ويعوق تنفيذه. وأحثُ الأطراف الموقعة على الإطار والضامنة له على معالجة تلك المسائل على سبيل الأولوية، بمساعدة من المجتمع الدولي.

٥٨ - وأرحب بتوافق الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن الحاجة إلى نزع سلاح كافة الجماعات المسلحة التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن تبدأ

العمليات العسكرية الفعالة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا دون تأخير، وفقا لإعلان رئيس الأركان العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وأحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعاون الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وقوة لواء التدخل التابعة لها في تخطيط العمليات وتنفيذها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية المدنيين. وأدعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل دعم الجهات الفاعلة الإنسانية على أرض الواقع.

٥٩ - وفي إطار وضع حد لأنشطة الجماعات المسلحة، ينبغي مضاعفة الجهود لضمان فعالية برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم و/أو إعادتهم إلى الوطن. وينبغي أن يظل الباب مفتوحا للمقاتلين السابقين ومُعاليهم الذين يرغبون في الالتحاق بالبرامج الحالية. وأحث الجهات المانحة على مواصلة دعم البرامج ومطالبة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بضمان مباشرة أنشطة التوعية والإعادة إلى الوطن وإعادة الإلحاق بالمجتمع المدني دون تأخير. كما أن إنهاء انتشار الجماعات المسلحة يقتضي وضع استراتيجية شاملة تتضمن قطع حبال أمنها الاقتصادي، وإيجاد فرص اقتصادية للشباب، وتقديم مرتكبي الفظائع إلى العدالة.

٦٠ - ومن الأهمية بمكان إقامة حوار مستمر وبناء الثقة بين الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون. وأهيب بزعماء المنطقة العمل معا لتحديد حلول مقبولة من جميع الأطراف من أجل شلِّ أنشطة الجماعات المسلحة التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي السياق نفسه، أشجع البلدان المعنية على إحياء الآليات المشتركة والدعوة إلى عقد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى في أقرب وقت ممكن. وأنا على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، من خلال مبعوثي الخاص، في بناء الثقة وإشاعة الطمأنينة بين زعماء المنطقة.

٦١ - وأحث جميع الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون على تجديد التزامها بالإطار. ويساورني بالغ القلق إزاء ضعف مشاركة رؤساء دول وحكومات البلدان الموقعة في الاجتماع الأخير لآلية الرقابة الإقليمية، وغياب بعض الاطراف الموقعة عن الاجتماع الأخير للجنة الدعم التقني. ولن يكون الإطار أداة فعالة ما لم تظل الأطراف الموقعة ملتزمة به وتشرف بصورة جماعية على تنفيذه. وينبغي تعزيز هياكله الإدارية، لأنها لا توفر حاليا، على ما يبدو، المنتديات المتوخاة لإجراء مناقشات فنية بشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولذلك، أوصي باستعراض دور وشكل كل من الآلية واللجنة وتعزيزهما، ليتسنى توجيه تنفيذ الإطار ورصده بفعالية. ويعكف مكتب مبعوثي

الخاص على وضع مقترحات بغية تعزيز الهياكل الإدارية، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والشهود الآخرين. وسوف تُعرَض على الأطراف الموقِّعة في الوقت المناسب.

٦٢ - وأرحب بالتحضيرات لعقد المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، وأشيد بالدول الأعضاء المشاركة فيه على التزامها. وأحث المؤسسات من القطاعين العام والخاص على المشاركة في المؤتمر، الذي يؤمل أن يجتذب استثمارات جديدة هامة إلى المنطقة.

٦٣ - ويسهم استغلال الموارد الطبيعية إلى حد كبير في حال عدم الاستقرار في المنطقة. وقد سلطت الاجتماعات التي عقدت مؤخرا الضوء على التقدم المحرز في تعزيز الشفافية والنهوض باستغلال الموارد بصورة قانونية. وما انفك مبعوثي الخاص يؤكد أيضا على الحاجة إلى تحويل عملية استغلال المعادن من كونها عاملا محرِّكا للنزاعات إلى عامل لإرساء السلام الشامل وتحقيق التنمية والتحولات العميقة. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى مضاعفة جهودهم الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي الذي يشغِّله عمال المناجم الحرفيون، وتبسيط عملية إصدار شهادات المنشأ للمعادن بالنظر إلى أنها تستغرق وقتاً طويلاً وتكلف ثمناً غالياً، وكذلك إلى إعادة بناء الثقة في آليات تصدير المعادن بصورة قانونية في المنطقة.

٦٤ - وأشيد بالجهود الحالية الرامية إلى محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، يساورني القلق من أن الأفراد المرتبطين بالعنف الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وبعضهم مشمول بجزاءات الأمم المتحدة أو بالجزاءات الدولية أو صدرت بحقه أوامر إلقاء القبض الدولية، ما زالوا مطلقي السراح. ويوجد بينهم أعضاء بارزون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس سابقا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأذكِّر حكومات المنطقة بالتزامها بتيسير إقامة العدل عن طريق التعاون القضائي الإقليمي. كما أحثها على العمل معا من أجل تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى المحاكم القانونية المختصة، سواء عن طريق مقاضاتهم أو تسليمهم أو استسلامهم أو نقلهم. وستسهم زيادة المساءلة وتحسين إقامة العدل في قطع شوط بعيد نحو إعادة بناء الثقة في مؤسسات الحوكمة والمؤسسات القضائية في المنطقة، وكسر دوامات العنف المتكررة، وتعزيز السلام الدائم.

٦٥ - ويسرني أن أشير إلى أن منبر المرأة يضطلع بدور حفاز هام في دعم التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في المنطقة. وهو ينطوي على إمكانية الإسهام في التصدي للأسباب

الجذرية لعدم الاستقرار؛ ومعالجة الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة؛ والتصدي للأشكال المتغلغلة للعنف الجنسي والجنساني؛ وتمكين المرأة لكي تصبح إحدى قوى التحول. كما أثني على الدور الفريد الذي تضطلع به المنظمات النسائية في تعزيز السلام والتوفيق بين المجتمعات المحلية. وأدعو الجهات المانحة إلى دعم تلك المنظمات بقوة، وإلى المساعدة على توسيع قاعدة موارد المنبر.

٦٦ - ولا ينبغي التقليل من أهمية خطر اندلاع العنف وعواقبه البعيدة المدى خلال الانتخابات المقبلة في عدة بلدان في المنطقة. ويجب علينا بذل قصارى الجهود لمنع نشوب العنف المتصل بالانتخابات على مدى الأشهر والسنوات المقبلة. وأحث جميع الحكومات على توفير مجال كاف للمشاركة السياسية الحرة والمفتوحة. وعلى وجه الخصوص، أحث جميع الحكومات، وأحزاب المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين، على المساهمة في إجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية تتسم بالشفافية وحسن التوقيت في كافة أنحاء المنطقة.

٦٧ - وأخيرا، أشكر مبعوثي الخاص، وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية/رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأفرقة التابعة لهما، وكذلك فريق المبعوثين والممثلين الدوليين، على جهودهم الدؤوبة لتعزيز إطار السلام والأمن والتعاون. وأدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم شعوب منطقة البحيرات الكبرى في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف ”إطار الأمل“.